ROYAUME DU MAROC

Ministère du Tourisme

المملكة المغربية

وزارة السياحة

ملاحظات وزارة السياحة المتعلقة بملخص التقرير رقم CH IV/15/02 للمجلس الأعلى للحسابات

حصيلة أعمال الهندسة السياحية	
الدراسات المتعلقة بالهندسة والتهيئة السياحية	
العنوان في تعارض مع العناصر المقدمة في التقرير والذي يوضح وجود استراتيجية لتنمية المنتوج السياحي التي ترتكز على المنتوج الشاطئي، الثقافي والطبيعي والتي تضم :« مؤشرات الأداء، أفضل الممارسات، تمويل المنتوج السياحي، المنظومات الايكولوجية المعنية، نوعية المشاريع المستهدفة، تخطيط لأهداف الانجاز (إنشاء الطاقات الإيوائية، الاستثمارات)، الأسواق المصدرة للاستثمار... ». هذه الاستراتيجية هي نتيجة التعاون بين الحكومة، القطاع الخاص و القطاع البنكي. مكنت الاستراتيجية من الحصول على خارطة طريق من أجل إعادة تنظيم وإعادة هيكلة أنشطة الشركة المغربية للهندسة السياحية وذلك لتحقيق الأهداف المسطرة لهذه الاستراتيجية. بالإضافة، مكنت هذه الاستراتيجية في 2011 من سن قانون جديد للشركة المغربية للهندسة السياحية. لجنة ريادة الرؤية برئاسة وزير السياحة، والتي يشارك فيها جميع الفاعلين في مجال السياحة، تمكن من قياس اندماجية إستراتيجية تنمية المنتوج السياحي مع باقي ورشات هذه الرؤية. وعلاوة على ذلك، يشير التقرير إلى وجود 15 عقدة للبرامج الجهوية، والتي تعتبر نتيجة التنزيل الجهوي لهذه الاستراتيجية، والتي تم توقيعها مع الجهات. إذ تعد هذه البرامج الجهوية بمثابة خارطة طريق للشركة المغربية للهندسة السياحية في كل مجال سياحي.	**غياب استراتيجيات خاصة بتطوير المنتوج السياحي**
الموارد المالية الموضوعة رهن إشارة الشركة المغربية للهندسة السياحية غير كافية لإجراء مجموع الدراسات بشكل مفصل. وبالفعل، فالدراسات لا تتم بشكل معمق إلا عندما يتم تفعيل التمويل. كل دراسة منجزة من طرف الشركة المغربية للهندسة السياحية تستجيب لهدف خاص وتلبي حاجة معينة إنطلاقا من هدف استراتيجي لتوجيه التنمية إلى هدف تعاقدي لتنفيذ المشروع . كما أن مضمون الدراسة ينجز حسب الطلب. تتم الدراسة في منظور استباقي للتنمية السياحية، وذلك بضع سنوات قبل بداية الإنجاز. فالدراسات الهندسية المنجزة كانت لها قيمة مضافة على الإستثمار السياحي خاصة فيما يتعلق بمفهوم المنتوج وتركيبته المالية. إذ تعتبر الإستثمارات المعتمدة والمنجزة خير دليل ملموس. مكنت إجراءات ودراسات الشركة المغربية للهندسة السياحية خلال السنوات الأربع الأولى من خلق دينامكية لتنمية المنتوج والمناخ السياحي على مستوى الجهات كما تبين ذلك الإتتزامات المالية لشركاء القطاع العام (إتفاقيات تأهيل المناطق الحضرية، اتفاقية تمويل المنتوج السياحي الثقافي والطبيعي،...إلخ) ولشركاء القطاع الخاص. كما تجاوزت الاستثمارات الإجمالية المعتمدة 118 مليار درهم في مجموع المجالات (أي ما يعادل 73% من مجموع الاستثمارات المستهدفة).	**نقائص على مستوى الدراسات المتعلقة بالمنتوج السياحي** **مهنة الهندسة السياحية في مراحلها الأولية من حيث مضمون الدراسات المنجزة والقيمة المضافة لتنشيط الاستثمار السياحي**

الترويج للإستثمار في القطاع السياحى	
ضمن هياكلها، تتوفر الشركة المغربية للهندسة السياحية على مديرية خاصة بالترويج للاستثمار السياحي وتسويق المشاريع السياحية ، شاركت الشركة المغربية للهندسة السياحية بشكل فعال خلال السنوات الأخيرة في الملتقيات الدولية الكبرى للإستثمار بمعدل 05 ملتقيات سنوية مع أكثر من 200 اتصال بمستثمرين جدد، كما نظمت سلسلة حملات ترويجية بمعدل 03 حملات في كل سنة. مكنت مجهودات الشركة المغربية للهندسة السياحية من رفع الطاقة الإوائية من 174.000 سرير في 2010 إلى 227.000 سرير في متم يونيو 2015، واعتماد استثمارات تبلغ 118 مليار درهم وذلك رغم الإمكانيات المالية المحدودة جدا للشركة والتي لا تسمح بتسريع وتيرة تنويع الأسواق المصدرة للإستثمار والترويج الفعال للاستثمار السياحي.	**عدم تمكن الشركة من تنمية نشاط حقيقي يمكنها من المساهمة في تعزيز الاستثمارات السياحية**
عقود البرامج الجهوية المنبثقة عن الرؤية *2020*	
تعتبر عقود البرامج الجهوية المنجزة من طرف الشركة المغربية للهندسة السياحية، بمثابة خريطة طريق تجسد التموضع المحدد لكل جهة لتحقيق الطاقات الإيوائية والاستثمارات المبرمجة. و عليه، نؤكد أن الإجراءات التي باشرتها الشركة المغربية للهندسة السياحية، مكنت من خلق ديناميكية جادة للتنمية والتي ستظهر نتائجها وأثارها الملموسة على المدى القريب والمتوسط (مدة إنجاز المشاريع تتراوح ما بين ثلاث سنوات على الأقل و ست سنوات).	**مساهمة محدودة للشركة المغربية للهندسة السياحية في عملية تنفيذ عقود المشاريع الجهوية**
إن نسبة إنجاز العقود التي يجب اعتمادها هي تلك المقدمة من طرف الشركة المغربية للهندسة السياحية. أما تلك المقدمة من طرف مصالح وزارة السياحة فهي غير مضبوطة (0.29% أي أقل من 500 مليون درهم). تتم المتابعة العملية لإنجاز العقود الجهوية بتنسيق مع المندوبيات الجهوية للسياحة في انتظار خلق وكالات التنمية السياحية (في طور المشاورات مع قطاع المالية والداخلية). من بين مهام هذه الوكالات، المتابعة عن قرب لإنجاز المشاريع السياحية بتنسيق مع الشركة المغربية للهندسة السياحية كما هو منصوص عليه في عقدة البرنامج الوطني رؤية 2020. رغم ضعف الإمكانيات المالية للشركة ونظرا للآجال اللازمة لإنجاز المشاريع (حوالي خمس سنوات لإنشاء فندق)، تسهر هذه الأخيرة على المتابعة وتقديم تقاريرها ضمن هياكلها للجهات المعنية.	**عدم تفعيل عقود البرامج الجهوية**

المخطط الأزرق	
الحصيلة الاجمالية للمكون الساحلي"الأزرق"	
إن النتيجة المتوخاة من المخطط الأزرق لم تحقق بكل تأكيد. إلا أن تقييم الحصيلة الإجمالية للمخطط لا ينبغي أن تنحصر فقط على مؤشر الطاقة الإوائية وتتجاهل مجمل تأثيرات هذا البرنامج . كما تجدر الإشارة إلى أن تعثر إنجاز محطات المخطط الأزرق يعود أيضا إلى عدم وفاء الدولة بإلتزاماتها خاصة فيما يتعلق بدعم وتحفيز الاستثمارات كما نصت عليه عقدة البرنامج الوطني لرؤية 2020 (منحة الاستثمارات السياحية ، تحفيزات جبائية ....) وفيما يتعلق بالحكامة في مجال التنمية السياحية. إذ بقيت العديد من المراسلات الموجهة في هذا الموضوع لوزارة الاقتصاد والمالية بدون رد . هذه الاختلالات، جعلت دور ومشاركة القطاع الخاص مستحيلا نظرا للمردودية المنتظرة من طرف المستثمرين (مردودية الاستغلال).إذ أن نتائج استغلال الوحدات الأولى للمحطات السياحية تبقى جد ضعيفة وغير جذابة لإثارة اهتمام مستثمرين جدد.	**حصيلة عامة جد هزيلة لرؤية 2010 و2020**
تسيير الموارد	
تسيير العقار	
يتم احتساب الكلفة الأحادية حسب التخصيص المعماري للبقعة (متوسط المرجع وليس المتوسط الحسابي للتجزئة بأكملها). وعليه، فإن كل بقعة يحدد لها تكلفة وثمن للبيع مع ضمان هامش إيجابي كلي للتجزئة.	**تحقيق هوامش سلبية عن عملية بيع بعض البقع الأرضية التجارية**
الحالة المادية للشركة المغربية للهندسة السياحية	
طبقا لقانون إنشاءها (قانون 10.07 لـ30 نونبر 2007 - خاصة المادة 3)، لا يدخل في اختصاصات الشركة المغربية للهندسة السياحية تقديم خدمات الاستشارة والدراسات للخواص، ما لم يكن ذلك من طرف شخصية معنوية عمومية. ولذلك ينبغي إصلاح القانون المتعلق بمهام واختصاصات الشركة المغربية للهندسة السياحية بخلق ضريبة أو صندوق موارد يمكن الشركة من تمويل أنشطة الترويج للاستثمارات والهندسة السياحية.	**الشركة المغربية للهندسة السياحية هي مقاولة تعيش على بيع ممتلكاتها العقارية وليس من انتاجها الخاص، من خدمات واستثمارات في ميدان الهندسة السياحية.**
التوظيفات	
تتم التوظيفات بالشركة المغربية للهندسة السياحية على أساس الخصاص المصادق عليه من طرف مديرية المنشآت العامة والخوصصة ، وذلك عبر طلبات الترشيح. - قبل 2012: كانت طلبات الترشيح تنشر في الصحافة ويتم الانتقاء عن طريق مباريات على شكل مقابلات التوظيف. - مند 2012: تم إغناء مسطرة التوظيف بإعمال مقتضيات دورية السيد رئيس الحكومة، والتي حظيت	**لم تنهج الشركة المغربية للهندسة السياحية المنافسة لشغل المناصب الشاغرة إلا ابتداء من 2012.**

بمصادقة لجنة التدقيق. التوظيفات تتم عن طريق نشر طلبات الترشيح عبر بوابة "الوظيفة العمومية" والانتقاء عبر اختبارات ومقابلات يتكلف بها مكتب توظيف خارجي. لا يتم عرض النتائج النهائية على موقع "الوظيفة «العمومية » إلا بعد بدء العمل من طرف المرشحين المقبولين.	

توصيات:

- **من أجل تسريع وثيرة المنتوج السياحي يجب:**

✓ تفعيل منحة الاستثمار السياحي، طبقا لالتزامات المعتمدة في عقدة البرنامج الوطني رؤية 2020 الموقعة في 2010؛
✓ تفويض للشركة المغربية للهندسة السياحية صلاحيات منح نضام خاص للمحطات السياحية على غرار وكالة طنجة المتوسط (T.M.S.A)، وكالة مارتشيكا ووكالة أبورقراق.
✓ منح الشركة المغربية للهندسة السياحية صندوق تمويل لإنجاز المنتوج السياحي.

- **من أجل تمكين الشركة المغربية للهندسة السياحية من انجاز مهمة تنمية المنتوج السياحي ، يجب :**

✓ تعديل القانون الخاص بها لأجل الأخد بعين الاعتبار الصلاحيات المفوضة لها في إطار عقدة البرنامج الوطني رؤية 2020 (إقتناء العقار، تهيئة بعض المواقع السياحية، المساهمة في انجاز المنتوج السياحي،...).
✓ تخصيص إشارة للشركة المغربية للهندسة السياحية ضريبة أو صندوق ايرادات لتمويل أنشطة الترويج للاستثمار السياحي، الهندسة السياحية وإنجاز المنتوج السياحي.